فوق الطاولة

هني الحمدان

الإدارات الرسمية

تتسابق الدول، وخاصة حكوماتها النشطة، بجعل الاستشراف للمستقبل وانعكاس خططها الاقتصادية أداة طيعة وذات إنتاجية، تراعي فيها كل المتغيرات التي قد تحصل أثناء مسيرة ترجمتها على أرض الواقع، فهذا الاستشراف يعد أداة نجاة وتطور في النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصة، ومن دون أدنى شك أنه يفيد عندما يكون استشرافاً لمستقبل منظور السياسة والعلاقات مع الدول وانعكاس تلك العلاقات على معيشة العباد وأحوالهم .

ربما يقول قائل: إن الإيغال بموضوع الاستشراف وقراءة المستقبل قد تسبب ببعض الإشكالات إذا لم يتم التعامل مع مدخلاتها بحرفية وإتقان لكل التفاصيل، وصولاً للأهداف المحددة. فأي تصور مرتكز على أسس سليمة تراعي الخصوصية والمتغيرات، ربما يحقق انطلاقة على صعيد حركة وتائر الإنتاج بعيداً عن أي مطبات قد تبرز، وتحقق هذه الانطلاقة النجاح عندما تتهيأ الساحة والأجواء المناسبة للعمل، من بيئة تنعم بالاستقرار وانفراجات على صعيد السياسة وعلاقات الدول فيما بينها.

اليوم الحراك السياسي السوري لا يهدأ.. هو في مرحلة جديدة تؤسس لإستراتيجيات مهمة على كل الصعد مع بعض الدول العربية والأجنبية الصديقة، يبني قواعد على أرضيات صلبة، تفتح أبواباً ومجالات رحبة، سيتجلى انعكاسها وبلا أي شك خيراً مع قادم الأيام، مرحلة أساسها قراءة الواقع ومفرزاته، ليس على الصعيد المحلي بل على متغيرات وأحلاف العالم بمنظوماته، سعياً منها لوضع لبنات داعمة للعلاقات القائمة مع بعض الدول وإعادة العلاقات وفق صيغ صحيحة، منطلقة من أرضية الخير والتعاون والرؤية للمستقبل للتغلب على أي تحديات وإشكالات.

اليوم الإدارات والمؤسسات، وأخص هنا الاقتصادية والمعنية بحياة ومعيشة المواطن، مطالبة بهيكلة خططها الإستراتيجية على مستوى اقتصادها الكلي ومفرداته الجزئية حتى، ولا ضير أن توسع دائرة المعرفة في أي من مراكز الأبحاث والتخطيط الإستراتيجي المستقبلي لبلورة صبغة وهوية جديدة لنهج اقتصادها، ترفد خططها وبرامج عملها برؤى شخصية أو لمراكز أبحاث واستشراف لتعزيز وتشييد ما خلصت إليه خطط عملها، بحيث تنعكس بفوائد على أي مخرجات حكومية.

إيلاء الأهمية للدراسات ومخرجات الاستشراف، بمعنى قراءة المستقبل بعين واقعية صحيحة، ضرورة لا بد منها في يوم تغير فيه كل شيء، حتى الفلسفات شملها التغيير وطرق المعالجة، وكل ذلك يجنب الإدارات والمؤسسات طابع النمطية المتحجرة، فأي نهج بلا رؤى تحدد مسيرته وهدفه مصيره الفشل، وربما الدمار لأي مسعى أو نهج إنتاجي واقتصادي، وبعد سيل التحديات التي عانت منها سورية بعد سنوات الحرب والحصار وضعف اقتصادها وتعثر قنوات نموه، حريٌ بكل السياسات أن تكون غنية، ذات طروحات شاملة ومحددة، تراعي الواقع الاقتصادي الحالي وكل عوامل ومقومات النهوض، وحال الاقتصادات العالمية وتغيراتها ومدى ارتباطها وتأثرها بعلاقات التعاون الاقتصادي مع بعضها.

التغيرات على صعيد السياسة وتوجهاتها تفتح مجالات رحبة واسعة من التعاون والاستقرار، وتهيء لبيئات مناسبة أمام الإدارات والمؤسسات الرسمية لتأخذ دورها كما يجب، عبر التعاطي والأداء الجيد، وهيكلة خططها الآنية والإستراتيجية بصوابية وبعين من المسؤولية الكبرى، ووضع خطط تستند إلى خبرات ومراكز الأبحاث والباحثين والعلماء.

لدينا مجالات رحبة للعمل، لكن المعلومات حول كيفية تسخيرها واستثمارها لم تكتمل وتتبلور صورتها، وأقصد هنا مجال الطاقة وأبحاثها وأهدافها، أين خطط مؤسساتنا الداعمة لهذا المرفق الأكثر من مهم؟ لماذا لا يزال محصوراً بأفقه وحيزه الضيق يا ترى..؟

أخيراً، النجاحات السياسية تتوالى يوماً بعد يوم، وعلى الإدارات في المرفق المحلي أن تضع في حساباتها وتوجهاتها مسائل معاصرة مهمة، من خلال برمجة محركات تفاعل وأداء أكثر عصرية، وأن تعرض خططها لكل عمليات التقويم والمتابعة وتبني أسساً أكثر تسارعاً ودقة، وتجهز كل ما من شأنه أن يكون جاذباً لرأس المال الاستثماري وهذه بوابة فتح الاستثمار الذي يحتاجه الاقتصاد والمواطن السوري.

«الصناعة» تحدد ضوابط الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير

ستة أشهر غير قابلة للتمديد - لا يمنح صاحب العلاقة موافقة جديدة قبل تسديد ٥٠ بالمئة من الكميات المدخلة سابقاً

الوطن

أصدرت وزارة الصناعة تعميماً لمديريات الصناعة في المحافظات والمدن الصناعية يتضمن الضوابط الأساسية المتعلقة بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية بخصوص السماح بالإدخال المؤقت للمواد الأولية اللازمة للصناعات التالية: (الدهانات – المنتجات البلاستيكية – المنظفات والملمعات – الأحذية التريكو– الأجهزة المنزلية الكهربائية) وفق الآتي:

تقوم المديريات الجمركية الإقليمية بمنح الإدخال المؤقت للمواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير حصراً على أن تتم هذه العمليات لدى الأمانات الجمركية المركزية التابعة لها أو أمانات المدن الصناعية وفق الشروط التالية:

١- يمنح الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير لأصحاب المنشآت الصناعية حصراً.

٢- التأكد من وجود منشأة صناعية باسم صاحب العلاقة لتصنيع المادة المطلوب إدخالها وأن لديهم إمكانية تصنيع الكميات المطلوبة بشكل فعلي والتسجيل في غرفة الصناعة وأن يكون قرار الترخيص الصناعي بإقامة منشأة صناعية تتوافر فيها الشروط النظامية.

٣- تنظيم ضبط بالكشف الفعلي من المصلحة بالاشتراك مع مديرية الصناعة بالمحافظة المعنية يتضمن تحديد الطاقة الإنتاجية للمنشأة والآلات الموجودة وصلاحيتها للإنتاج وتحديد المخصصات الصناعية للإدخال المؤقت وتحديد نسبة الإضافات المحلية أن وجدت.

٤- تحدد وزارة الصناعة المواد المراد إدخالها إدخالا مؤقتاً بقصد التصنيع وإعادة التصدير وفق الشروط المحددة من قبلها وذلك بموجب قوائم يتم إرسالها إلى مديرية الجمارك العامة لكل مادة ولكل مصنع على حدة وتحدد الوزارة المنتجات والمواد الأولية وكمياتها مع ذكر الطاقة الإنتاجية الفعلية المحددة من مديرية الصناعة المختصة.

٥- إبراز صورة عن العقود الميرمة أن وجدت مع الجهة المعنية عند التقدم بطلب الموافقة على الإدخال المؤقت.

٦- يتعهد صاحب العلاقة بأن يتم التصنيع داخل المنشأة حصراً وعدم نقل البضائع المدخلة بقصد التصنيع لمن أراضي الجمهورية العربية السورية وبيان الجدوى الاقتصادية.

٧- حصر عمليات الإدخال المؤقت وإعادة التصدير في الأمانات الجمركية التي تقع المنشأة في نطاق عملها ويجري الإدخال المؤقت وإعادة تصدير عن طريق الأمانة نفسها ويثبت على بيان الإدخال المؤقت أماكن التصنيع وبدون في الحقل ٤٤ من البيان رقم الموافقة الممنوحة.

٨- يجب فصل البضاعة التي تم تصنيعها بغرض إعادة التصدير موضوع الموافقة داخل مستودع مستقل عن البضائع الأخرى وعن المواد الأولية التي تم إدخالها بشكل مؤقت وأخذ تعهد من قبله بعدم دمج البضائع مع بعضها وإلاّ فسيتعرض للمساءلة وحجب عملية الإدخال المؤقت عنه مستقبلاً.

٩- لا تمنح موافقة جديدة لصاحب العلاقة قبل أن يكون قد سدد ما لا يقل عن ٥٠٪ من الكميات المدخلة سابقاً مما يتناسب مع الطاقة الإنتاجية.

١٠- تحدد نسبة المواد الأولية المستخدمة في التصنيع والتي مصدرها السوق المحلية إلى المنتج النهائي بالتنسيق مع وزارة الصناعة وذلك ليتم تنظيم تعهد إعادة القطع بما يتناسب مع قيمة المواد مضافة الصنع.

١١- تحدد مهلة الإدخال المؤقت بستة أشهر غير قابلة للتمديد.

١٢- يشترط إجراء الكشف المشترك من رئيس الكشف والكشاف معاً على بيان الإدخال المؤقت وإعادة التصدير وتثبيت النتيجة في حقل المعاينة ورقياً والكترونياً بالاشتراك مع مندوب مديرية الصناعة.

١٣- يجب تثبيت كل المواصفات المواد المدخلة مؤقتاً والتحقق من صحة المنشأ في نتيجة الكشف والتحقق منها عند إعادة التصدير.

١٤- يجب أن يرفق مع كل بيان إدخال مؤقت بغاية التصنيف من النموذج IM51 لائحة تفصيلية تتضمن جميع العناصر المميزة لهذه البضاعة وأرقام الطبخات إن وجدت ليتم التأكد من المطابقة لدى إعادة تصدير المواد المصنوعة.

١٥- يجب إجراء التحاليل عند الإدخال المؤقت وعند إعادة تصدير البضاعة المصنعة.

١٦- إجراءات الرقابة: يجب إجراء كشوف مفاجئة على المنشأة من رئيس القسم المختص وأحد الكشافين ومندوب مديرية الصناعة ويقوم بها الأمين أحياناً ومديرية الجمارك العامة واتحاد غرف الصناعة السورية. ويشترط لتنظيم التعهد أن يقدم المصدر للمصرف الوثائق التالية:

– صورة عن البيان عن بيان الجمركي للإدخال المؤقت، بحيث يتم تنظيم التعهد ضمن المدة المحددة لتسديد البيان (خلال مدة ستة أشهر من تاريخ تنظيمه).

– سجل صناعي ساري للمنشأة التي تقوم بالتصنيع.

– كتاب صادر عن وزارة الصناعة يتضمن قائمة بالمخصصات الصناعية للمنشأة، ونسبة النفايات التي قد تنجم عن التصنيع.

– فاتورة بقيمة إجمالية للمواد المصدرة.

– تفويض صادر على المصدر يفوض بموجبه المصرف منظم التعهد بشراء وتحويل القطع الأجنبي الناجم عن عملية التصدير فور وروده إلى الحساب المحدد من المصرف منظم التعهد.

٢- على المصدر عند تنظيم التعهد تسديد تأمين نقدي بالليرة السورية، يودع في حساب مجمد لدى المصرف في منظم للتعهد التصدير بنسبة معينة من القيمة المضافة والأرباح المرفقة بالتعهد وفق سعر نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي بتاريخ تنظيم التعهد ويقوم المصرف بإعادة هذا المبلغ إلى المصدر عند تسديد كامل قيمة المبلغ المتعهد بإعادته أو إلغاء التعهد أصولاً.

٣- ختم نسختي تعهد التصدير، وجميع الوثائق المقدمة من المصدر من المصرف (يحتفظ المصرف بصورة مصدقة عن هذه الوثائق لديه) وتسلم نسختا التعهد باليد إلى المصدر (أو من ينوب عنه قانوناً مرفقتان بالفاتورة الأصلية يقوم بتسليم النسخة رقم (١) والفاتورة إلى الأمانة الجمركية التي سيتم التصدير عن طريقها، على أن ترسل من قبلها بالبريد الرسمي إلى فرع مصرف سورية المركزي في المحافظة التي نظم لديها التعهد، بعد تثبيت تاريخ خروج البضاعة وختمها بختم الأمانة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوع عمل من تاريخ خروج البضاعة المصدرة، أما النسخة(٢) فيقوم المصدر بإعادتها إلى المصرف الذي نظم تعهدات مؤشرة ومختومة من الأمانة الجمركية.

٤- يقوم المصرف منظم التعهد وعلى مسؤوليته بالتأكد من:

أ. تدقيق الوثائق المقدمة من المصدر ومطابقة القيم المثبتة على الحقل المخصص للمصرف على التعهد مع قيمة الفواتير التي تقدم بها تقدم بها المصدر.

ب. متابعة صحة عملية تسديد التعهد وتدقيق صحة المعلومات التي قام المصدر بالتصريح عنها ضمن التعهد إضافة إلى إلصاق الطابع القانوني على النسخة الأولى منه أو تحصيل قيمته أصولاً.

٥- تسديد تعهد إعادة التصدير للمواد المصنعة من مواد مدخلة بموجب بيان ادخال مؤقت:

١- يقوم المصدر الذي يجب أن يكون حصراً من الصناعيين المقيمين في سورية ويمارسون عملهم الصناعي بمراجعة أحد المصارف السورية التي تعمل على تنظيم تعهدات التصدير لتنظيم تعهد تصدير من النموذج المعتمد لهذه الحالة بحيث يتعهد المصدر بإعادة ١٠٠٪ من قيمة القطع الأجنبي المعادلة لكلفة المواد المحلية الداخلة في تصنيع المواد المعاد تصديرها، ويتم تحديد هذه الكلفة من لجنة تضم وزارة الصناعة ومديرية الجمارك العامة واتحاد غرف الصناعة السورية، ويشترط لتنظيم التعهد أن يقدم المصدر للمصرف الوثائق التالية:

١٧- التسديد وأصوله يجري تسديد بيان الإدخال المؤقت بغاية التصنيع والإعادة من النموذج IM51 وزناً بوزن بعد تنزيل نسبة النفايات التي تم اعتمادها، أو عدداً بعد بيانات إعادة التصدير إثر إدخال مؤقت من النموذج EX3051 أو وضع بالاستهلاك للنفايات إثر إدخال مؤقت من النموذج IM4051 ليتم تسديد كل الكميات أصولاً على نظام الاسكودا ووفق ضوابط وزارة الصناعة.

١٨- تقوم وزارة الصناعة بتصنيف المواد من حيث النفايات الناتجة عنها وذلك ضمن مجموعتين: الأولى تتراوح نسبة النفايات من ١٪ إلى ٥٪ والمجموعة الثانية ما يزيد على ٥٪ إلى ١٪.

١٩- تضع وزارة الصناعة الضوابط لوضع النفايات الناتجة عن الإدخال المؤقت وعملية التصنيع الجاري عليها ليتم وضعها بالاستهلاك المحلي.

٢٠- بالنسبة للمواد التي يتم استيرادها بوضع الإدخال المؤقت، وينتج عن تصنيعها منتج أساسي، ومنتج ثانوي (مثال فول الصويا وبذور القطن التي ينتج عنها منتج أساسي هو الزيوت ومنتج ثانوي والكسبة التي تستخدم كمادة علفية وتشكل نسبة مهمة تزيد على ٤٠٪)، تقوم وزارة الصناعة بتحديد المنتجات الثانوية المنتجة خلال عملية التصنيع، ويتم تطبيق إعادة تصدير على المنتجين الأساسي والثانوي.

٢١- تقديم كفالة نقدية أو مصرفية لحقوق الخزينة.

٢٢- يتم إجراء تجارب تشغيل وعرض نتائجها على نسب النفايات الناتجة عن عمليات التصنيع على المديرية العامة الجمارك ليتم اعتمادها بالتنسيق مع وزارة الصناعة.

٢٣- يتم وضع ضوابط عمليات التسجيل وتنظيم المعاملات وغيرها والإجراءات الواجب قيام بها من مديرية الجمارك العامة.

٢٤- يعد القرار(١٠١٢ /ل/ ٢٠٠٦) معدلاً حكماً بالمواد المضافة وفق المواد المحددة من وزارة الصناعة.

وفيما يتعلق بتعهد قطع التصدير تعتمد ضوابط مصرف سورية المركزي التالية:

• شروط المواد المسموح تشميلها ضمن الإدخال المؤقت يتألف تكوين المواد المصنعة تعتمد بشكل كبير على استهلاك الطاقة المدعومة من الدولة كالصناعات التي تعتمد على الصهر والا في هذه الحالة تدخل هذه الطاقات ضمن خلاف المواد المحلية الداخلة في تعهد قطع التصدير.

• تنظيم تعهد إعادة قطع التصدير المواد المصنعة من مواد مدخلة بموجب بيان ادخال مؤقت:

١- يقوم المصدر الذي يجب أن يكون حصراً من الصناعيين المقيمين في سورية ويمارسون عملهم الصناعي بمراجعة أحد المصارف السورية التي تعمل على تنظيم تعهدات التصدير لتنظيم تعهد تصدير من النموذج المعتمد لهذه الحالة بحيث يتعهد المصدر بإعادة ١٠٠٪ من قيمة القطع الأجنبي المعادلة لكلفة المواد المحلية الداخلة في تصنيع المواد المعاد تصديرها، ويتم تحديد هذه الكلفة من لجنة تضم وزارة الصناعة

> • إجراء التحاليل عند الإدخال المؤقت وعند إعادة التصدير
> • ألا تكون المواد المصنعة تعتمد بشكل كبير على الطاقة المدعومة

الزراعة تعرض إمكانيات الاستثمار مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

قطنا لـ«الوطن»: الاستثمار في سورية مربح وهناك الكثير من المشاريع المطروحة للاستثمار

| هناء غانم

طرح وزير الزراعة محمد حسان قطنا العديد من المشاريع الجديدة للاستثمار الزراعي التي تحقق جدوى اقتصادية عالية، خلال لقائه أمس رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي محمد بن عبيد المزروعي والوفد المرافق له موضحاً أنه من خلال هذه المشاريع يمكن استثمار الموارد المائية والأرضية والثروة الحيوانية بصورة أفضل وبكفاءة عالية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

الوزير قطنا أكد خلال اللقاء أن الفرص الاستثمارية المطروحة والتعاون المشترك في المرحلة القادمة مهم وضروري باعتباره يخدم القطاع الزراعي في سورية والأمن الغذائي العربي. مبيناً أن التعاون العربي المشترك يتكامل من خلال استثمار الموارد والخبرات لتنفيذ المشاريع وتقديم التمويل اللازم لها وهذا هو دور الصناديق العربية، موضحاً لـ«الوطن» أن الاستثمار في سورية مربح وجيد وهناك خريطة استثمارية ومشاريع مطروحة للاستثمار في القطاع الزراعي مشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ تتضمن إنشاء جمعيات متكاملة لتربية طيور الدواجن بأنواعها (الفروج أو الديك الرومي أو النعام أو الفري) بغرض إنتاج اللحم والبيض، بطاقة استيعابية ١٢٠ ألف طير للمدجنة بالدورة أو١٠٠ طير بياض أو ٣٠ ألف طير ديك رومي ومثلها لأنواع الأخرى، ومشاريع لإنشاء مجمعات متكاملة لتربية الأبقار بغرض إنتاج الحليب وتسمين العجول وإقامة معمل لتصنيع منتجاتها من الحليب بطاقة استيعابية ١٠٠ رأس مستورد من الأبقار و٥٠ رأس جاموس مستورد. إضافة إلى إقامة مجمعات متكاملة لتربية ذكور الأغنام والماعز بغرض التسمين وتصنيع مخلفاتها، وبطاقة استيعابية ٤ آلاف رأس في الدورة، مضيفاً إننا لدينا أيضاً مشروع إسطبلات لتربية وتنمية الخيول العربية الأصيلة، ومعمل للأسمدة الحيوية، ومعامل للأسمدة الكيماوية، ومعامل أخرى للأدوية البيطرية، ومشفى بيطري. كذلك هناك مشاريع لإقامة مشاغل حديثة لفرز وتوضيب وتبريد وتغليف المنتجات الزراعية وإقامة مجمع متكامل لإنشاء مخابر ومنشآت إنتاج البذار والفطر الزراعي وتصنيعها وتوضيبها، إضافة إلى مشروع لتربية وتسمين الأسماك بالأقفاص العائمة في المياه العذبة.

وحسب الوزير قطنا الهدف من الاجتماع هو مناقشة تجديد التعاون والعودة إلى سورية للاستثمار بمشاريع جديدة وفق قانون الاستثمار الجديد والاستفادة من كفاءة مواردها.

وعن دور سورية في تعزيز التعاون العربي المشترك وأهمية القطاع الزراعي فيها لما يتميز من تنوع كبير، أكد رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي أن الهيئة نفذت سابقاً مجموعة من المشاريع وتسعى لتطويرها حالياً والبدء بمشاريع جديدة بما يدعم الأمن الغذائي العربي. وخلال الاجتماع استعرض المزروعي واقع عمل الهيئة والمساهمات التي تقدمها والبرامج الاستثمارية المنفذة وعدد المستفيدين منها.

من الجدير ذكره أن اللقاء كان بحضور مدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وعدد من المعنيين في القطاع الزراعي والمركز الوطني للسياسات الزراعية.

دمشق تستضيف الاجتماع الرابع لوزراء زراعة سورية والعراق ولبنان والأردن بعد أيام

الوطن

تحت شعار «نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي على المستوى الإقليمي»، تستضيف دمشق الاجتماع الرابع بين وزراء الزراعة في سورية والعراق ولبنان والأردن خلال الفترة بين ٢٥ حتى ٢٧ من الشهر الجاري، وذلك في إطار دعم الجهود لتعزيز العلاقات العربية – العربية، وتحقيق التكامل وتسهيل حركة التجارة في المجالات الزراعية، واستكمالاً للقاءات الرباعية بين وزراء الزراعة في تلك البلدان التي عقدت في شهر شباط ٢٠٢٢ في العراق وفي شهر تموز في لبنان وفي شهر أيلول في الأردن. ويهدف الاجتماع إلى وضع رؤية تنفيذية لنتائج اللقاءات السابقة من خلال توقيع مذكرة تفاهم رباعية شاملة في المجالات الزراعية، يتم من خلالها الاتفاق على تعزيز وتطوير التعاون في المجال الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني)، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب الزراعية الناجحة، وإدارة المحميات والحدائق ومكافحة الحرائق والتكيف مع التغيرات المناخية، والتنمية الريفية والإرشاد الزراعي والبحوث العلمية الزراعية، وأنظمة الحجر الصحي النباتي والبيطري.

وهذه الخطوة ستكون فاعلة ومؤثرة في دعم الإستراتيجيات المشتركة لخدمة قضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والتجارة الزراعية وتعزيز دفع عمليات التنمية الزراعية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأربع.

كما ستشكل هذه الخطوة نقطة انطلاق لمحادثات مستقبلية بين المعنيين في وزارات الزراعة في الدول الأربع، للتفاوض حول مجموعة من السياسات والإجراءات التي تضمن تنفيذ بنود مذكرة التفاهم، وفق القوانين والأنظمة النافذة في كل دولة، بحيث تؤدي هذه الإجراءات إلى تحقيق الأهداف في تعزيز دور التجارة البينية في تحقيق الأمن الغذائي.

لماذا لم ينخفض سعر الدولار بالسوق السوداء حتى اليوم؟

محمد لـ«الوطن»: نحتاج إلى ٦ أشهر للتقييم وعلى الحكومة اتخاذ إجراءات إسعافية لرفع قيمة الليرة

| جلنار العلي

بعد أن توجه مصرف سورية المركزي في الشهرين الأخيرين إلى اتخاذ عدة قرارات لتخفيض سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء واستقطاب المزيد من القطع الأجنبي إلى الأقنية الرسمية من خلال إصدار قرار باعتماد نشرة أسعار للصرافة والحوالات الخارجية لتكون متغيرة وتجاري السعر المتداول، والسماح لهذه الشركات بشراء القطع الأجنبي من المواطنين.. يتساءل البعض عن انعكاسات هذه القرارات وخاصة أنها لم تؤد إلى تخفيض سعر الصرف في السوق السوداء.

الباحث الاقتصادي د. علي محمد بيّن في تصريح لـ«الوطن» أنه بالعرف التجاري يحتاج تقييم هذه الإجراءات دورة عمليات ولكن يستطيع مصرف سورية المركزي من خلال هذه الإجراءات النقدية أن يمتص كتلة القطع الأجنبي التي كان غائباً عنها طيلة عشر السنوات الماضية، وبالتالي فإن هذه الإجراءات تعد جيدة مبدئياً ولكن يجب أن تترافق مع إجراءات مالية واستثمارية لتكون ناجحة فيما بعد.

وأوضح رأيه بالقول: «إن هذه الإجراءات تعد استقطاباً للحوالات المصرفية وللقطع الأجنبي بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون بالتصريف، وذلك يعني نقل جزء من الكاش الذي كان يستخدم للمضاربة في السوق السوداء إلى حسابه، ولكن من غير المعروف حجم القطع الذي تم استقطابه إلى الآن، أو حتى مدى استجابة المواطنين لتصريف الدولار بشركات الصرافة المعتمدة بعد مرور حوالي شهر ونصف الشهر على القرار».

متوقعاً أن يكون لسعر صرف الحوالات الذي لا يزال حتى الآن بمستويات عليا (٧٢٥٠ ليرة) أثر جيد خلال شهر رمضان الذي تتزايد فيه الحوالات بشكل كبير من جهة جذب الحوالات للأقنية الرسمية.

وفي السياق، أشار محمد إلى أن السوق السوداء استطاعت الحفاظ على وضعها خلال الفترة الأخيرة، حيث بقي سعر الصرف ثابتاً منذ حوالي الشهر ونصف الشهر، وبالتالي فإن السوق السوداء لم تتأثر سلباً ولا إيجاباً بقرارات مصرف سورية المركزي الأخيرة، وبالتالي فإن هذه الإجراءات تعد مساعدة للمصرف المركزي لترميم الاحتياطي لديه من القطع الأجنبي ليستخدمه لاحقاً بتمويل المستوردات من دون أي تأثير على السوق السوداء.

وحول بعض الاقتراحات التي ظهرت مؤخراً بتسليم الحوالات الشخصية لأصحابها بالدولار لزيادة ضخ القطع الأجنبي بالأسواق وبالتالي استعادة قيمة الليرة السورية، بيّن محمد أن هذا الاقتراح تعمل به كل الدول تقريباً، وفي سورية تحديداً صدر بعام ٢٠١٧ قرار يختص بتجزيء الحوالات بالدولار، لتسليمها بالليرة السورية إذا كانت تقل عن ٥٠٠ دولار، وبالدولار في حال كانت تزيد على ذلك، ليتم تعديل القرار فيما بعد ويصبح المبلغ ٥٠٠٠ دولار بدلاً من ٥٠٠، معتبراً أن هذا القرار اليوم يحتاج إلى دراسة من مصرف سورية المركزي الذي تتركز غايته بترميم الاحتياطي الذي وصل إلى أدنى حالاته، وبالتالي لن يسمح لأي دولار إلا أن يذهب للاحتياطي وألا يكون هناك أي عملية استبدال، إضافة إلى أن الحوالات الواردة ليست حوالات تستلمها أفرع الشركات في سورية بالدولار (Fresh money)، بل تبقى مقيدة في حسابات شركات الصرافة والبنوك بالخارج، ويعطى المستفيد بسورية من الكتلة المالية الموجودة لدى الشركة محلياً بالليرة السورية، متابعاً: «ولكن هل تمتلك شركات الصرافة قطعاً أجنبياً لتسليمه للأشخاص؟ لذا بعد تطبيق هذا الاقتراح بالوقت الراهن صعباً رغم أهميته التي تكمن في وجود تخوف بأن جميع الحوالات الواردة إلى سورية تسلم بالليرة السورية، أي إن جميع الكتلة النقدية من العملة السورية تضخ بالسوق وهذا يعد ازدياد عرض نقدي وله آثار اقتصادية غير حميدة».

وفي سياق متصل، أشار محمد إلى أن الحكومة يجب أن تتخذ بعض الإجراءات الإسعافية لرفع قيمة الليرة السورية، من خلال الاهتمام بالإنتاج المحلي الذي ثبت عالمياً أنه الأفضل بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد، لذا يجب إيلاء الأهمية للمناطق الصناعية ومنح التمويل للمواد ذات الأولوية التي تتأثر بشكل كبير بالإنتاج، لذا يجب أن تضع وزارة الاقتصاد قائمة بكل المواد المستوردة على مستوى سورية وأن تحدد أحجامها وتكاليف استيرادها، وبناء على ذلك يتم تحديد المواد ذات الأولوية لتمويلها بشكل دائم، واستبعاد المواد التي لا تحتاج إلى كتلة نقدية ضخمة، معتبراً أن هذا الأمر لا يمكن تطبيقه الآن بسبب وجود مواد إلى الآن يدفع سعرها عبر المنصة، مؤكداً حاجة الاقتصاد اليوم إلى قرارات سريعة التطبيق.